

## القائد الدميث إلى شرح الباعث الحثيث

القائد الدميث إلى شرح الباعث الحثيث

الجزء الأول

الحمد لله الذي وصل من انقطع إليه بدينه القويم ، ورفع من أسند أمره إليه باتباع سنة نبيه الكريم ، وهدى من وفقه إلى صراط مستقيم ، وصل اللهم وبارك على المبعوث رحمة للعالمين ، سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين ، أما بعد ؛

فنبداً إن شاء الله تبارك وتعالى مستعينين به بشرح الباعث الحثيث للحافظ ابن كثير - رحمه الله .

وقبل أن نبدأ بمادة الكتاب نقدم مقدمة صغيرة بين يديه بإذن الله سبحانه وتعالى .

علم الحديث -بارك الله فيكم -علم جليل ؛ وذلك لأنه يتعلق بسنة النبي صلى الله عليه وسلم ، وثمرته عظيمة ، حيث يمكننا من معرفة ما يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم ، مما لا يصح .

وبه نخرج من حيز التقليد إلى دائرة الاجتهاد في معرفة ما يقبل من حديث النبي صلى الله عليه وسلم وما يرد ، ووقفنا على الحديث ؛ هل هو صحيح أم ضعيف ؛ يقوي إيماننا به ويزيده ؛ فليس إيمان المقلد كإيمان المجتهد . هذه الثمرة الأولى .

والثمرة الثانية من ثمار تعلم هذا العلم ؛ الدفاع عن سنة النبي صلى الله عليه وسلم والذب عنها ، فبتعلم هذا العلم ؛ نستطيع أن نرد عن السنة شبهات أهل البدع والضلال التي كثرت في هذا الزمان ، فهذه من ثمار تعلم هذا العلم .

أما تعريفه ، فالحديث لغة ؛ هو الجديد والخبر .

واصطلاحاً ؛ ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية .

اقتصر بعض أهل الحديث على هذا التعريف ، وزاد بعضهم ؛ وما أضيف إلى الصحابي أو إلى التابعي من قول أو فعل .

هذا بالنسبة لتعريف الحديث ، وهناك مصطلحات أخرى مرادفة لتعريف الحديث ، ينبغي لطالب العلم أن يحيط بها علماً ؛ منها ؛ السنة ، والخبر ، والأثر .

فالمصطلحات أربعة ؛ الحديث والسنة والخبر والأثر ، بعض أهل العلم يذهب إلى أن هذه المصطلحات مترادفة ؛ أي أنها بنفس المعنى ؛ أي أن الحديث والسنة والخبر والأثر هي ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية ، هذا قول من أقوال أهل العلم .

وقول لبعض أهل العلم يقولون بالتفريق بين الحديث والخبر ، فيقولون ؛ الحديث ما جاء عن النبي صلى

الله عليه وسلم - أي ما اختص بالنبي صلى الله عليه وسلم - والخبر ما جاء عن غيره من صحابي أو تابعي أو غيره ، هذا قول ثان .

وقول ثالث ؛ أن الخبر أعم من الحديث ؛ أي أن الخبر يشمل ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وما جاء عن غيره ، أما الحديث فيختص بما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم ، هذه أقوال أهل العلم في التفريق بين الحديث والخبر .

وأما التفريق بين الأثر والخبر ؛ ففرق بينهما فقهاء خراسان ؛ فسموا كلام السلف أثرا ، يسمون كلام الصحابة والتابعين وأتباع التابعين أثرا ، وما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم يسمونه خبرا .

والبعض جعل الخبر والحديث ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم ، والأثر أعم منهما ، أي جعلوا الخبر ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وما جاء عن غيره .

هذه كلها اصطلاحات ، ولا مشاحة -أي لا مضايقة ولا منازعة - في الاصطلاح ، سمي أنت ما شئت واختار من الاصطلاحات ما شئت ، وعموما مادام الاصطلاح لا يبني عليه حكم فاسد ؛ فلا مشاحة فيه ، والأمر سهل ؛ ولكن تحتاج أن تكون مطلعا على اصطلاحات القوم ؛ كي تفهم كلامهم فهما صحيحا على مرادهم .

وأما السنة والحديث ؛ فبعض أهل العلم يجعلون السنة والحديث مترادفين ، وبعضهم يجعل السنة ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم من قوله أو فعله أو تقريره فقط ، ويخرج الصفة الخلقية منها ، وهذا قول الأصوليين .

فالأصوليون يقولون : السنة ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير ، ويقفون هنا ، ولا يدخلون الصفة فيها ؛ لماذا ؟ يقولون الصفة لا نستفيد منها أحكاما شرعية ، ونحن نريد السنة التي هي مصدر من مصادر الشريعة .

أما أهل الحديث ؛ فبما أنهم يريدون أن يعتنوا بكل ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا يهمهم أن يؤخذ منه حكم أو لا يؤخذ ، فقالوا الحديث كل ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية .

وأما السنة عند الفقهاء ؛ فهي ما أمر به الشارع أمرا غير جازم . فهي هنا حكم تكليفي ، ويقابلها الواجب ، والفرص ، والحرام ، والمكروه ، والمباح .

وأما السنة عند أهل الحديث ؛ فما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية ، سواء كان هذا الشيء الذي ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم واجبا أو مستحبا ؛ لا فرق .

وتطلق السنة عند العلماء ، بمعنى ما يقابل البدعة ، كما يقولون طلاق سني وطلاق بدعي . وتطلق السنة أيضا بمعنى الشريعة ، كما يقول عليه الصلاة والسلام : " عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ " .

إذن الحديث : ما أضيف إلى النبي من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية أو ما أضيف إلى صحابي أو تابعي من قول أو فعل ، عند السلف رضي الله عنهم .

أما علم الحديث ، فعلم الحديث ينقسم إلى قسمين ؛

علم الحديث دراية ، وعلم الحديث رواية.

علم الحديث دراية ؛ هو علم مصطلح الحديث ؛ وهو معرفة القواعد التي يتوصل بها إلى معرفة حال الراوي والمروي .

أما علم الحديث رواية ؛ فهو ما يختص بالمتن من معرفة غريبه ومعناه ، وضبط ألفاظه وتحريرها ومعرفة هل هذا المتن مضاف إلى النبي صلى الله عليه وسلم أم إلى غيره ، وهل هو مقبول أم هو مردود ، هذا كله من علم الحديث رواية .

ما الفرق بين العلمين ؟

الفرق بين العلمين ، أن العلم الأول معرفة القواعد العامة لعلم الحديث الذي هو علم مصطلح الحديث . تطبيق هذه القواعد ومعرفة غريب الحديث - أي معرفة الكلمة الغريبة في الحديث التي لا يفهم معناها - فمعرفة غريب الحديث ومعرفة معنى الحديث كل هذا من شغل علم الحديث رواية ، فهذا هو الفرق ، كالفرق بين أصول الفقه والفقه ، فأصول الفقه هي عبارة عن قواعد عامة تعينك على استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية .

أما استنباط الحكم من الدليل الشرعي من القرآن والسنة هذا فقه ، الصورة هنا كالصورة هناك تماما .

وبعض أهل العلم يقلب ، فيسمي الأول علم الحديث رواية ، ويسمي الثاني علم الحديث دراية ، والأمر في هذا سهل إذ المسألة مسألة اصطلاحية.

كيفية التصنيف في هذا العلم .

يبين لنا ذلك الحافظ ابن حجر - رحمه الله - في " نزهة النظر " ، قال - رحمه الله - :

فإن التصنيف في اصطلاح أهل الحديث قد كثرت للأئمة في القديم والحديث ، فمن أول من صنف في ذلك القاضي أبو محمد الرامهرمزي كتابه " المحدث الفاصل " لكنه لم يستوعب - أي لم يستوعب جميع أنواع الحديث - والحاكم أبو عبد الله النيسابوري - هؤلاء من أول من صنف علم الحديث - لكنه لم يهذب ولم يرتب - كعادة التصنيف في بدايته - وتلاه أبو نعيم الأصفهاني ، فعمل على كتابه " مستخرجا " ، وأبقى أشياء للمتعب .

ثم جاء بعدهم الخطيب أبو بكر البغدادي ، فصنف في قوانين الرواية كتابا سماه " الكفاية - الكفاية في علم الرواية ، وهو كتاب مطبوع - وفي آدابها كتابا سماه (( الجامع لآداب الشيخ والسماع )) .

وقل فن من فنون الحديث إلا وقد صنف - أي : الخطيب البغدادي - فيه كتابا مفردا ، فكان كما قال الحافظ أبو بكر بن نقطة : كل من أنصف علم أن المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه - أي لابد أن يرجعوا إلى كتبه ، فهم يحتاجونها ويعتمدون عليها ولا بد .

هذا بالنسبة لأول من صنف في هذا العلم كتابا مستقلا ، أما في تصنيف بعض موضوعات هذا العلم ، فقد سبق إليه كما فعل الإمام الشافعي - رحمه الله - في كتابه "الرسالة" ، وكذلك في كتابه "الأم" ، وهناك كلمات منقولة عن الإمام أحمد - رحمه الله - وعن أبي داود ، وعن غيرهم من علماء السلف .

أما الكتاب الذي بين أيدينا فهو كتاب الحافظ ابن كثير ، كما علمنا أن الخطيب البغدادي - رحمه الله - صنف في علم المصطلح ، وقل فن من فنون هذا العلم إلا وقد صنف فيه كتابا مستقلا ، فجاء بعد ذلك ابن الصلاح فجمع من تأليفات الخطيب البغدادي كتابا سماه " علوم الحديث " أو " معرفة أنواع علوم الحديث " ، واشتهر بـ "مقدمة ابن الصلاح" ، هذا الكتاب انتشر ولقي قبولا بين أهل العلم وطلابه في زمن ابن الصلاح - رحمه الله - وبعد زمنه ، فاختار ابن كثير - رحمه الله - هذا الكتاب كي يختصره ، لأنه وجد أن هذا الكتاب قد نفع الله به ؛ فأراد أن يبسره ويسهله على طلبة العلم ، فاختصر هذا الكتاب بالكتاب الذي بين أيدينا ، وهو كتاب " الباعث الحثيث " .

أما عن اسم الكتاب ، وهل هو " اختصار علوم الحديث " أو " الباعث الحثيث " ، فهو لا شك أنه اختصار لعلوم الحديث ، لكن ماذا سماه ابن كثير ؛ الله أعلم ، لا يوجد عندنا ما نستطيع معه الجزم باسم هذا الكتاب .

الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة ، وهو أول من طبع هذا الكتاب ؛ قال في أثناء كلامه عن كتاب علوم الحديث لابن الصلاح ؛ قال : فاختصره - أي ابن كثير - في رسالة لطيفة سماها الباعث الحثيث على معرفة علوم الحديث .

أضاف الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة التسمية لابن كثير ، فيقول بأن ابن كثير هو الذي سمي هذا الكتاب الباعث الحثيث ، وسماه بهذا الاسم الشيخ صديق حسن خان في كتابه " أبجد العلوم " وهو قبل محمد عبد الرزاق حمزة ، لكن الشيخ أحمد شاكر ينفي أن يكون ابن كثير هو واضع اسم كتاب الباعث الحثيث ، على كل حال ، فكما قال الشيخ أحمد شاكر - رحمه الله - بعد أن ذكر ما ذكره ، قال " والأمر في هذا قريب . " أي سهل ، بما أن هذا الاسم انتشر عند أهل العلم وطلابه ، فلا بأس من جعله اسما على هذا الكتاب ، وخاصة أن كثيرا من الكتب قد سميت بأسماء لم يضعها أصلا أصحابها ، كصحيح البخاري ، فلم يسمه الإمام البخاري بـ "صحيح البخاري" ولكن انتشر عند أهل العلم بهذا الاسم ، والأمر في هذا قريب وسهل إن شاء الله .

مادة الكتاب :

قال راوي الكتاب عن ابن كثير:

(بسم الله الرحمن الرحيم ، قال شيخنا الإمام العلامة، مفتي الإسلام (المفتي هو الذي يتصدى للفتوى بين الناس) قدوة العلماء) الذي يقتدي به العلماء ( شيخ المحدثين ) أي كبيرهم في زمنه ( الحافظ ) لقب من ألقاب المحدثين ، يستعمله أهل الحديث ، وللمحدثين ألقاب منها ؛ المحدث ، و الحافظ ، و الحاكم ؛

المحدث هو من عرف الأسانيد والعلل وأسماء الرجال ، ويميز صحيح الحديث من سقيمه، وعرف غريبه ومعناه . هذا هو المحدث الذي اشتغل بعلم الحديث واعتنى به من ناحية القبول والرد ومن ناحية فهم معناه .

أما الحافظ ؛ فهو الذي جمع صفة المحدث وزاد عليه حفظ قدر كبير من الأحاديث ، فعلى ذلك يكون الحافظ أعلى درجة من المحدث .

أما الحاكم ؛ فهو من أحاط علمه جميع الأحاديث المروية متنا وإسنادا وجرحا وتعديلا وتاريخا ، وعلى حسب ظني وعلمي أنه لا يوجد إنسان يحيط علما بكل الأحاديث المروية صحيحها و ضعيفها ، لكن لو قالوا : أكثر المرويات متنا وإسنادا وجرحا وتعديلا وتاريخا ، لكان هذا الأمر قريبا .

ولقب الحاكم بناء على تعريفهم أعلى من لقب المحدث والحافظ.

(المفسر) هو العالم بتفسير القرآن ( بقية السلف الصالحين ) ( أي من بقي من خيار السلف الصالحين ) عماد الدين) هذا لقب لقيه به أهله أو أهل العلم في زمنه ؛ وهذه الألقاب : عماد الدين ، ومحبي الدين ، وزين الدين ، وصلاح الدين ؛ كانت مشتهرة في ذلك الزمن ، ومعناه الذي يستند الدين إليه . واللقب : ما أشعر بمدح أو ذم ( أبو الفداء ) هذه كنيته ، والكنية ما بدئ بأب أو أم ، ك أبي فلان و أم فلان (إسماعيل بن كثير القرشي ) (نسبة إلى قريش ) الشافعي) نسبة إلى الإمام الشافعي ، فقد كان شافعي المذهب رحمه الله ) (إمام أئمة الحديث والتفسير ) ( أي في زمنه ) بالشام ) هي بلاد الشام التي هي الأردن وفلسطين وسوريا ولبنان ، وحدودها مع جيرانها تختلف قليلا ، لكن بالجملة هي هذه الدول الأربعة ) (المحروس ) ( أي حفظه الله سبحانه وتعالى ) فسح الله للإسلام والمسلمين في أيامه ، وبلغه في الدارين ) ( دار الدنيا ودار الآخرة ) أعلى قصده ومرامه ) أي أعلى ما يقصده وما يريد.

الحمد لله ، وسلام على عباده الذين اصطفى) ( الآن بدأ كلام ابن كثير رحمه الله .

(أما بعد : فإن علم الحديث النبوي - على قائله أفضل الصلاة والسلام - قد اعتنى بالكلام فيه جماعة من الحفاظ (حفاظ الحديث ) قديماً وحديثاً، كالحاكم ( الحاكم النيسابوري ، و قلنا إن الحاكم لقب له أما هو ؛ فمحمد بن عبد الله بن حمدويه المعروف بابن البيع ، مات سنة 405 هـ رحمه الله ، ومن أشهر كتبه كتاب " المستدرک على الصحيحين " وله كتاب في علم مصطلح الحديث ، وهو كتاب " معرفة علوم الحديث " مطبوع ) والخطيب ( أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي ، مات سنة 463 هـ له كتب كثيرة من أشهرها وأنفسها كتاب " تاريخ بغداد " وله في علم المصطلح أيضا كتب كثيرة من أشهرها كتاب " الكفاية في علم الرواية " وهو مطبوع أيضا ) ( ومن قبلهما من الأئمة ) ( أي وألف في هذا الفن من قبل الحاكم والخطيب جماعة أيضا ، كأبي محمد الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي ، له كتاب " المحدث الفاصل " ) ( ومن بعدهما ) أيضا لهم تأليفات ) ( من حفاظ الأمة ) كابن الصلاح عثمان بن عبد الرحمن أبي عمرو ، مات سنة 643 هـ ، له كتاب " علوم الحديث " أو " معرفة علوم الحديث " مطبوع ، وهو الكتاب الذي عمل ابن كثير على اختصاره كما سيأتي.

قال ابن كثير رحمه الله :

(ولما كان من أهم العلوم وأنفعها) أي علم الحديث ، بل هو أهم العلوم بعد علم كتاب الله تبارك وتعالى ( أحببت أن أعلق فيه مختصراً نافعاً ) أحب أن يكون له مشاركة في هذا العلم ، كونه من أهم العلوم ) ( جامعاً لمقاصد الفوائد ) أي أنه لم يضع شيئاً من المطلوب لدراسة هذا العلم ، مع أنه أراد أن يكون كتاباً مختصراً ، وذكر هذا الكلام رحمه الله لينفي توهم أنه ربما يكون قد أخل بالمقصود بسبب الاختصار ، فقله هذا يعني أنه مع أنه اختصر الكتاب لكنه لم يخل بمقصود فوائد هذا العلم ) ( ومانعاً من مشكلات المسائل الفرائد ) ( أي أن هذا المختصر سيكون مانعاً من الإشكالات الموجودة في بعض المسائل الفريدة التي تحتوي عليها بعض المطولات ، فلن يكون فيه إشكالات بل سيكون الكلام سهلاً ميسراً لطلبة العلم - .

(ولما كان الكتاب ( الذي هو " علوم الحديث " ) الذي اعتنى به تدهيبه ) ( التهذيب بمعنى التصفية والتنقية ، هذبه أي صفاه ونقاها واختاره من بقية الكتب ) ( الشيخ الإمام العلامة، أبو عمرو بن الصلاح تغمده الله برحمته من مشاهير المصنفات في ذلك ) أي لما كان هذا الكتاب الذي هو كتاب ابن الصلاح من الكتب المشهورة في علم الحديث ) ( بين الطلبة لهذا الشأن ) ( بين طلبة علم الحديث ) ( وربما عُني بحفظه بعض المهرة من الشبان ) ( لشهرة هذا الكتاب واعتناء طلبة العلم به ) ( سلكت وراءه ) أي سرت خلفه ) ( واحتذيت حذائه ) ( أي اقتديت به ) ( واختصرت ما بسطه ) ( أي ما توسع فيه ) ( ونظمت ما فرطه ) ( أي ربيت ما فرقه ، يعني سبب اختياره لكتاب ابن الصلاح واختصاره له ؛ أنه اشتهر بين طلبة الحديث ، واعتنوا به ، وحفظه بعضهم ، فاختصر ما توسع فيه ابن الصلاح ، ورتب الكتاب ترتيباً متناسقاً . وهذا كله شرح من ابن كثير يبين فيه سبب اختيار هذا الكتاب ، ولماذا أراد أن يشارك في هذا العلم- .

( وقد ذكر من أنواع الحديث ) أي ذكر ابن الصلاح رحمه الله في كتابه " علوم الحديث " من أنواع الحديث ( خمسة وستين ، وتبع في ذلك الحاكم أبو عبد الله الحافظ النيسابوري شيخ المحدثين ) عندما ألف ابن الصلاح رحمه الله كتابه " علوم الحديث " ذكر في كتابه خمسة وستين نوعاً من أنواع علوم الحديث ، وتبع في ذلك الحاكم ، أي أن الحاكم سبقه إلى ذلك ( وأنا - بعون الله - أذكر جميع ذلك ) أي الأنواع الخمسة والستين سيذكرها الحافظ ابن كثير رحمه الله ( مع ما أضيف إليه من الفوائد الملتقطة من كتاب الحافظ الكبير أبي بكر البيهقي ) أفادنا الحافظ ابن كثير أنه لا يريد أن يقتصر على اختصار كتاب ابن الصلاح فقط ، بل يريد أن يزيد فوائد أخرى يأخذها من كتاب الحافظ أبي بكر البيهقي - ؛ المسمى بـ ( كتاب ) " المدخل إلى كتاب السنن " ، وقد اختصرته أيضاً ( أي أن ابن كثير اختصر كتاب المدخل أيضاً ، وأخذ منه فوائد وأضافها إلى هذا الكتاب ) بنحو من هذا النمط ( بنفس الطريقة التي اختصر فيها كتاب ابن الصلاح اختصر كتاب " المدخل إلى كتاب السنن " ) من غير وكس ( الوكس ؛ هو النقص ) ولا شطط ( الشطط مجاوزة القدر ، أي من غير نقص ولا زيادة ) والله المستعان ، وعليه التكلان ( وأنا أسأل الله سبحانه وتعالى أن يعينني على شرحه وأن لا يكلني إلى نفسي .

( ذكر تعداد أنواع الحديث ) أنواع الحديث التي ذكرها ابن الصلاح رحمه الله :

( صحيح ، حسن ، ضعيف ، مسند ، متصل ، مرفوع ، موقوف ، مقطوع ، مرسل ، منقطع ، معضل ، مدلس ، شاذ ، منكر ، ما له شاهد ، زيادة الثقة ، الأفراد ، المعلل ، المضطرب ، المدرج ، الموضوع ، المقلوب ، معرفة من تقبل روايته ، معرفة كيفية سماع الحديث وإسماعه ، وأنواع التحمل من إجازة وغيرها ، معرفة كتابة الحديث وضبطه ، وكيفية رواية الحديث وشرط أدائه ، آداب المحدث ، آداب الطالب ، معرفة العالي والنازل ، المشهور ، الغريب ، العزيز ، غريب الحديث ولغته ، المسلسل ، ناسخ الحديث و منسوخه ، المصحف إسناداً و متنّاً ، مختلف الحديث ، المزيد في الأسانيد ، خفي المرسل ، معرفة الصحابة ، معرفة التابعين ، معرفة أكابر الرواة عن الأصغر ، المديح ورواية الأقران ، معرفة الإخوة والأخوات ، رواية الآباء عن الأبناء ، عكسه ) أي رواية الأبناء عن الآباء ( من روى عنه اثنان متقدم ومتأخر ، من لم يرو عنه إلا واحد ، من له أسماء ونوعت متعددة ، المفردات من الأسماء ، معرفة الأسماء والكنى ، من عرف باسمه دون كنيته ، معرفة الألقاب ، المؤلف والمختلف ، المتفق والمفترق ، نوع مركب من اللذين قبله ، نوع آخر من ذلك ، من نسب إلى غير أبيه ، معرفة الأنساب التي يختلف ظاهرها وباطنها ، معرفة المبهمات ، تواريخ الوفيات ، معرفة الثقات والضعفاء ، من خلط في آخر عمره ، معرفة الطبقات ، معرفة الموالي من العلماء والرواة ، معرفة بلدانهم وأوطانهم .

فهذا تنوع الشيخ أبي عمرو وترتيبه رحمه الله ( هذه الأنواع التي ذكرها أبو عمرو رحمه الله في كتابه " معرفة علوم الحديث " ورتبها أيضاً في كتابه على الترتيب المذكور ) قال ( أي ابن الصلاح ) وليس بأخر الممكن في ذلك ( هذا التنوع ليس بأخر الممكن ، بل بإمكانه أن يزيد أنواعاً أخرى ) فإنه قابل للتنوع إلى ما لا يحصى ( أي يمكن تنوع علوم الحديث إلى أكثر مما ذكر ) إذ لا تنحصر أحوال الرواة وصفاتهم ، وأحوال متون الحديث وصفاتها ( لأن هذا التنوع مبني على صفات الرواة وعلى صفات متون الحديث وأحوالها ؛ وكون صفات الرواة وأحوالهم وصفات متون الحديث وأحوالها تختلف وتتعدد إلى أنواع كثيرة ؛ فمن الممكن أن تنوع علوم الحديث إلى أنواع كثيرة أيضاً ، هذا ما أراد ابن الصلاح رحمه الله .

قال ابن كثير - رحمه الله - متعقبا له :

( قلت : وفي هذا كله نظر ( أي عليه اعتراض ، ولا يسلم له ) بل في بسطه هذه الأنواع إلى هذا العدد نظر ) أي إن هذا العدد كثير ، لا يسلم له به ( إذ يمكن إدماج بعضها في بعض ، وكان أليق مما ذكره ) كان أفضل لو دمج بعض الأنواع في بعض .

ومن الأمثلة على إمكانية دمج بعضها ببعض ، دمج رواية الآباء عن الأبناء ؛ في رواية الأكاير عن الأصاغر ؛ لأن الآباء أكابر والأبناء أصاغر ، فتدخل في رواية الأكاير عن الأصاغر ، فلا داعي لتقسيمه إلى نوعين . -

( ثم إنه قد فرق بين تماثلات منها بعضها عن بعض ، وكان اللائق ذكر كل نوع إلى جانب ما يناسبه ) في البداية اعترض على التقسيم إلى خمسة وستين نوعاً ، فقال يمكن أن تدمج بعضها في بعض ؛ فتكون الأنواع أقل ، والآن الاعتراض على ترتيب هذه الأنواع بهذه الصورة .

فقال هنا إن ابن الصلاح فرق بين أنواع تماثلات ؛ كتفريقه بين المدلس والمرسل الخفي ؛ فبينهما علاقة ، لذلك تجد الحافظ ابن حجر في " النزهة " جمع بينهما ولم يفرق ؛ لاشتراكهما في كونهما سقطا خفيا في الإسناد ، لذا جمع بينهما الحافظ ابن حجر في " نزهة النظر " .

وكذلك فرق بين هذين النوعين وغيرهما من الأنواع التي فيها سقط في الإسناد ، كالمعلق والمنقطع والمعضل والمرسل فكلها تشترك في كونها سقط في الإسناد ، فكان ينبغي أن يجمعها مع بعضها ويذكرها ذكرا واحدا ليفرق بينها طالب العلم ، ويتمكن من التمييز بين الأنواع .

واعتذروا عن ذلك لابن الصلاح ؛ بأنه كان يحزر النوع ، ثم يمليه على طلبته مباشرة ، فما أسعفه الوقت لترتيب كتابه .

وهناك أنواع أخرى معمول بها لم يذكرها ابن الصلاح - رحمه الله - كالمعروف والمحفوظ ، وهي أنواع لم يذكرها ابن الصلاح أصلا ، وذكرها الحافظ ابن حجر في " نزهة النظر " ، ونحن إن شاء الله سنذكر كل نوع أهمله ابن الصلاح في موطنه المناسب في شرحنا هذا .

قال ابن كثير - :

(ونحن نرتب ما نذكره على ما هو الأنسب ، وربما أدمجنا بعضها في بعض، طلباً للاختصار والمناسبة) ابن كثير رحمه الله بعدما تعقب المؤلف بهذين التعقيين اللذين ذكرهما ، قال إنه سيتدارك هذا الأمر ؛ لكن ابن كثير نفسه لم يفعل ذلك ؛ بل تبع ابن الصلاح في التنوع وعلى الترتيب أيضا ، والله أعلم بالسبب الذي جعله يترك ما نوى فعله ( ونبه على مناقشات لا بد منها، إن شاء الله تعالى) وله مناقشات جيدة ونافعة ومفيدة وتعقيبات صحيحة ، وهذا من فوائد كتاب ابن كثير رحمه الله ، فإنه لم يكن اختصارا جامدا ؛ بل اختصر الكتاب ، وزاد عليه بعض الفوائد النافعة . والله أعلم

□